رئيس اللجنة الدستورية في البرلمان لـ«الميثاق»:

مشكوك في شرعية «هادي» حتى يبت البرلمان في استقالته

أكد الأخ الدكتور علي عبدالله أبو حليقة رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب - أن اليمن ستذهب الى المجهول إذا لم تلتزم الأطراف السياسية بما فيها الرئيس هادي تحكيم العقل في هذه المرحلة وأوضح في حوار مع «الميثاق» أن استقالة الرئيس هادي مازالت مطروحة أمام مجلس النواب الذي عليه رفضها أو قبولها.. كاشفاً أن القوى السياسية لاتزال تتحاور وستتوصل قريباً الى اتفاق حول مجلس الرئاسة وسلطاته التنفيذية.. وقضايا أخرى تحدث عنها ابو حليقة في المساحة التالية :

حاوره/ رئيس التحرير

البرلمان أمام مسؤولية دستورية تجاه استقالة الرئيس بقبولها أو رفضها

بعض الأطراف المناهضة لنتائج الحوار ستستغل انتقال هادي إلى عدن لجر اليمن إلى المجهول

على الرئيس المستقيل التزام الحكمة وأن لا يصدر قرارات مغايرة لما تم التوافق عليه

● في البدء نريد تعليقكم على المشروع الذي أعلن بالاتفاق مع جمال بنعمر ببقاء مجلس النواب واضافة مجلس الشعب الانتقالي للمرحلة الانتقالية، واعطاء الصلاحيات التشريعية للمجلس الوطني؟ وهل هذا الاتفاق سيقود إلى حل الأزمة في البلاد ؟

□ أولاً ماتوصلت اليه القوى السياسية يعتبر أمراً طبيعياً لأنه جاء في اطار توافقي لحل الازمة التي ظهرت في المعترك السياسي الخطير الذي تشهده اليمن.. ولاشك نحن في ظرف استثنائي والنقاش جاء في ظرف استثنائي، فمن الطبيعي والبدهي ان تأتي الحلول استثنائية، اما الابقاء على مجلس النواب فذلك يتوافق مع الدستور لان الدستور نص على وجود مجلس النواب الذي له اجراءات كفلها الدستور كمرجعية في هذا الجانب، وبالاخص انهم لم يضيفوا أي مواد والمهم ظل بمؤسسته الدستورية كما هو عليه وهذا أمر لاغبار عليه.. أما قضية انشاء مجلس الشعب الانتقالي فهذا جاء وفقاً لما توافقت عليه القوى السياسية وهو قد يكون كبيراً إلى حد ما، لكن اذا ما اعتبرنا في مؤتمر الحوار الوطني الاضافة العددية إلى مجلس تأسيسي يتمثل في مكونات سياسية لم تكن ممثلة في مجلس النواب.. اخذ جزء من مخرجات مؤتمر الحوار والجزء الآخر توافقي.. واقول ان المشكلة التي مازالت قائمة هي مايتعلق بالسلطة الاخرى وهي السلطة الرئاسية أو قمة السلطة التنفيذية لمجلس الرئاسة.. الحوار لايزال جارياً في هذا الجانب، ونتوقع ان تتوصل الاحزاب السياسية إلى اتفاق، وتبتعد عن المماحكات.. وما حدث اخيراً من تمكن الاخ عبدربه منصور هادي من الوصول إلى عدن ان لم تحدث مستجدات فالحوار سينتقل إلى شاطئ الامن والسلام بالاخص وهناك توافق على كثير من القضايا المطروحة امام حوار القوى السياسية.

المشكلة في النص المتعلق بالسلطة التشريعية .. وايضاً مسألة الاختصاصات المتعلقة بالمجلس الوطني ومجلس الشعب الانتقالي، وربما تتزاحم وتتقاسم الصلاحيات مابين المجلس الوطني مع الغرفتين التشريعيتين، لكن انا مع الحفاظ على مجلس النواب باعتباره اختصاصات دستورية، ولايمنع ان تضاف اختصاصات اخرى لمجلس الشعب واختصاصات اخرى للمجلس الوطني.. وانا اقترح في هذا الشأن ان يؤخذ باختصاصات المجلس الوطني بحسب ما جاء في لائحة الاجتماع المشترك...مجلس النواب ومجلس الشورى الحاليان سيبقيان كحل وسط بالاضافة إلى التشريعات الانتقالية التي تطرقت اليها اجتماعات المتحاورين.

إعلان بقاء مجلس النواب وإضافة مجلس الشعب تم في إطار توافق وطني لحل الأزمة السياسية

مرة اخرى اؤكد اننا نعيش في ظرف استثنائي ونتوقع ان تكون النتائج ايضاً استثنائية وإن كنا قد وصلنا إلى حلٍ ما فيما يتعلق بالشرعية الدستورية، اما اذا كان هناك توافق من قبل الاحزاب فعلينا ان نبارك ذلك لاننا في وضع استثنائي ويجب ان نتنازل هنا وهناك من أجل الوطن.

● أنتم في مجلس النواب كيف ستتعاملون مع قضية استقالة الرئيس الذي وصل إلى عدن.. هل سيحدث ارباك جديد ؟ وهل يمكن ان يتراجع عن استقالته؟

□ قد اختلف أو اتفق مع البعض في مسألة استقالة الرئيس.. لكن هنا سأطرح الموضوع من ناحية دستورية، فأقول ان الدستور ونص المادة «115» واضح المعالم انه أمام مجلس النواب وامام الرئيس المستقيل خياران لاثالث لهما وهما اما ان يقبل مجلس النواب الاستقالة أو ان يرفضها ويترك فترة الثلاثة اشهر لرئيس الجمهورية للقيام بمهامه، ثم اذا ما عاد إلى البرلمان مرة اخرى وطلب الاستقالة مرة اخرى فستقبل الاستقالة فوراً ولن يقف أمامه أي حائل كان، بمعنى انه ليس امام مجلس النواب سوى امرين اما قبول هذه الاستقالة أو رفضها، وفقهاء الشريعة والفقهاء الدستوريين يقولون انه لا اجتهاد مع نص وانه لايجوز الاجتهاد مع ما جاء في الدستور، والمادة «115» واضحة ولا يجوز الاجتهاد، اما القبول أو الرفض، فأقول وقلتها من قبل.

● ماذا لو قال الرئيس انه كتب الاستقالة تحت الضغط؟

□ هذا موضوع آخر.. الاخ الرئيس لأنه كما في الشرع هذه دعوى إما أن يبينها المدعي أو يظل كلاماً بدون صفة ما سيقوله في هذا الجانب، علينا ان نحكم على الظاهر..

القوى السياسية ستتوصل قريباً لاتفاق حول قمة السلطة التنفيذية لمجلس الرئاسة

والظاهر لانستطيع ان نفتش مافي القلوب أو ما في الخفايا.. نحن نقول إن رئيس الجمهورية قدم استقالته مسببة إلى البرلمان وهو كما نص عليه الدستور والبرلمان امام خيارين اما ان يقبلها أو يرفضها، بمعنى أنه ليس هناك امر ثالث وهو ان يتراجع الرئيس عن الاستقالة.

● ماذا لو وجه دعوة إلى مجلس النواب للانعقاد في عدن وما تعليقكم على من يدعون إلى نقل العاصمة الاتحادية إلى عدن على اعتبار ان صنعاء محتلة كما يزعمون؟

□ اولاً لايجوز لمجلس النواب الانتقال إلى مكان آخر إلا بموافقة هيئة رئاسة المجلس وعدد محدد من اعضاء المجلس.. وطلب رئيس الجمهورية عندما يكون مازال متمسكاً بصفته الرسمية لكن الآن مشكوك في صفته.. كيف يذهب إلى عدن وصفته الآن محل اعتراض وهو ليس رئيس جمهورية اصلاً بمعنى انه أمر ليس مواتياً.. لكنني اقول نحن اكثر ما خفنا واكثر ما ترددنا من انعقاد البرلمان ان يكون برلماناً تشطيرياً يعني بعض الكتل تعقد اجتماعاتها في بعض المحافظات وكتل تعقد في محافظات اخرى وهذا ما توخيناه في البرلمان.

● الآن هل اليمن يمكن ان تتجاوز أية عقوبات دولية بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في موفنبيك؟

□ انا حريص ان اتحدث بالقانون ولا استطيع ان اتحدث حتى بالتحليل السياسي ولكن اقول الآن يجب ان تتماسك القوى السياسية وكل الفئات المجتمعية الفاعلة، فالآن المشكلة السياسية في حالة ثانية..

وبوصول الاخ الرئيس المستقيل إلى عدن وبالاخص عندما نسمع موقفاً مغايراً خلافاً لما توصلت اليه الاحزاب السياسية، وهذا الآن سينقلنا إلى ازمات اخرى وارجو ان اكون مخطئاً ويكون رأيي غير سليم في هذا الجانب، انما انا اتوقع ان الاخ الرئيس سيلتزم الحكمة اليمانية وان لايتخذ موقفاً مغايراً لما اتفقت عليه القوى السياسية اليمنية وان يسير الجميع وفقاً للدستور وأن يلتئم البرلمان ويحاول الجميع لملمة الوضع.

● يبدو ان اللقاء المشترك يؤيد وصول عبدربه منصور هادي إلى عدن ويريد الآن ان ينقض على كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها وفرض امر واقع بادخال اليمن في صراع جديد ؟

□ انا خوفي من مشهد انتقال الرئيس عبدربه إلى عدن أن تأتي التداعيات من قبل بعض الاحزاب والقوى التي لها آراء وتحفظات من نتاج الحوار ومن الشرعية ولها آراء من الوضع الراهن، وانا هنا اناشد جميع القوى السياسية ان تحتكم إلى العقل وان لا تتخذ مواقف مغايرة، فاليمن الآن تتجه إلى المجهول وانا حريص كل الحرص أن نكون سواء في قيادة المؤتمر الشعبي أو الاحزاب والمكونات السياسية الاخرى والعقلاء وهم كثر ان نلتزم الموضوعية والعقل ونقدم مصلحة البلاد فالجميع في سفينة واحدة ويمكن ان تغرق بنا جميعاً ان لم نحكم العقل.

● في شهر فبراير الجاري تنتهي مدة التمديد لعبدربه منصور هادي التي مدتها سنة.. مجلس الامن يؤكد على شرعية هادي.. وأيضاً مجلس التعاون في الوقت الذي يجري اتفاق على تكوين مجلس رئاسي.. كيف ستكون اليمن التي تعيش فراغاً حقيقياً؟

□ في الواقع وكما هو مطروح نحن نقول المثل الشعبي «ماحك جلدك مثل ظفرك» ويفترض على اليمنيين بمختلف احزابهم ومكوناتهم السياسية والاجتماعية ان يكونوا اكثر استشعاراً وتقديراً لمصلحة اليمن وان يتفقوا علي حل مشاكلنا دون ان ننتظر ما يملى علينا من الخارج.. فلا يمكن ان نتوصل إلى حلول من الخارج لان اليمنيين هم اصحاب القضية وهم اصحاب المشكلة وهم اصحاب الحل.. وأي شيء يأتي من الخارج ستأتي معه مشاكل جديدة -لا سمح الله.

الإعلان عن اتفاق المكونات السياسية على شكل السلطة التشريعية

بنعمر: الاتفاق سيبقي على مجلس النواب بشكله الراهن

- سيتم تشكيل «مجلس الشعب الانتقالي» يضم كل القوى غير الممثلة
- وضع مؤسسة الرئاسة والحكومة وغيرها من القضايا لاتزال مطروحة على طاولة الحوار

> أكد المبعوث الدولي إلى اليمن جمال بن عمر، توصل الأطراف المتفاوضة في البلاد، إلى اتفاق على شكل السلطة التشريعية للمرحلة الانتقالية.

وقال في بيان صادر عن مكتبه الجمعة إن الاتفاق المحرز" يضمن مشاركة كل المكونات السياسية التي لم تكن ممثلة في مجلس النواب الحالي" .

واصفاً الاتفاق، بأنه" خطوة مهمة على طريق إنجاز اتفاق سياسي ينهي الأزمة الحالية" .

وأوضح، أن الإتفاق المحرز سيبقي على مجلس النواب بشكله الراهن، وسيتم تشكيل مجلس يسمى "مجلس الشعب الانتقالي" يضم المكونات غير الممثلة ويمنح الجنوب خمسين في المئة للمرأة وعشرين بالمئة للشباب. وجاء في البيان:

لقد توافق المتحاورون على شكل السلطة التشريعية للمرحلة الانتقالية بما يضمن مشاركة كل المكونات السياسية التي لم تكن ممثلة في مجلس النواب الحالي.

ووفقا للتوافق الحاصل، سيتم الإبقاء على مجلس النواب بشكله الراهن، وسيتم تشكيل مجلس يسمى "مجلس الشعب الانتقالي" يضم المكونات غير الممثلة ويمنح الجنوب خمسين في المئة على الأقل ، وثلاثين في المئة للمرأة وعشرين بالمئة للشباب. ويسمى انعقاد مجلس النواب ومجلس الشعب الانتقالي معا ب"المجلس الوطني" . وستكون لهذا المجلس صلاحيات إقرار التشريعات الرئيسة المتعلقة بإنجاز مهام واستحقاقات المرحلة الانتقالية.

وقال بنعمر: إن هذا التقدم لا يعد اتفاقاً، ولكنه اختراق مهم يمهد الطريق نحو الاتفاق الشامل، ولا يزال مطروحا على طاولة الحوار قضايا أخرى يجب حسمها، تتعلق بوضع مؤسسة الرئاسة وبالحكومة، فضلا عن الضمانات السياسية والأمنية اللازمة لتنفيذ الاتفاق وفق خطة زمنية محددة، ولن يعلن الاتفاق التام إلا بالتوافق على كل هذه القضايا.

ودعا الأطراف اليمنية إلى التفكير في الغاية النهائية للعملية السياسية، وهي الاستجابة لتطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار، والكرامة، وبناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على المواطنة المتساوية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

أتمنى أن يستحضر المتحاورون دائما مصالح اليمن واليمنيين في مفاوضاتهم بعيدا عن المصالح الحزبية والفئوية الضيقة.

مؤتمر الشيخ عثمان يؤيد تمسك المؤتمر بالحوار

عدن «الميثاق» - ياسر الشبوطي

عبر فرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية الشيخ عثمان محافظة عدن عن أسفه ازاء المسار الذي أخذته الأحداث في ضوء الاعلان الصادر عن جماعة أنصار الله..

وهو ما يعتبر تعدياً على الشرعية الدستورية ومخالفة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها واتفاق السلم والشراكة الوطنية..

وأكد في بيان له تجديد تمسكه بالوحدة اليمنية كمنجز وطني وتاريخي لكل اليمنيين وعدم القبول بتجزئة اليمن وتفتيته الى أقاليم متصارعة ومتحاربة وذهابه الى المجهول.

كما شدد على تمسكه المبدئي والثابت بالشرعية الدستورية ومنوهاً إلى أهمية العودة والرجوع الى مجلس النواب باعتباره الهيئة الدستورية والشرعية الوحيدة في البلاد لحل الأزمة القائمة فيه، وأكد مؤتمر الشيخ عثمان ان دستور الجمهورية اليمنية النافذ والمستفتى عليه هو عقد اجتماعي بين جميع ابناء الوطن اليمني الواحد وان المساس به هو مساس بكل مكتسبات الوطن والشعب وفي مقدمتها الوحدة اليمنية.

مؤتمر الحديدة يدعو لسرعة حل الأزمة

دعا المؤتمر الشعبي العام بمحافظة الحديدة القيادات العليا للمؤتمر والمكونات المتحاورة الى المسارعة في ايجاد الحلول العاجلة واللازمة لتجاوز الأزمة الراهنة. وفي الاجتماع المنعقد أمس برئاسة رئيس الفرع الحاج عبدالجليل ثابت وحضور نائب رئيس الفرع الاستاذ عبدالرحمن خرجين ورؤساء فروع المؤتمر ومسؤولات القطاع النسوي بالمديريات والدوائر وبدأه الحاضرون بتلاوة فاتحة الكتاب على روح الفقيد الشيخ محمد معلم سرّين أحد مؤسسي المؤتمر ومن أبرز قياداته بمديرية باجل تم مناقشة جدول أعمال الاجتماع الذي استعرض آخر المستجدات على الساحة الوطنية وموقف المؤتمر الشعبي العام في الحوار مع القوى السياسية وما تم التوصل اليه مؤخراً من توافق يؤكد على الشرعية الدستورية لمجلس النواب.

كما وجه الاجتماع الشكر والتقدير للكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام لصمودهم المجسد للشرعية الدستورية والثوابت الوطنية.

واستعرض الاجتماع جملة من المهام والهموم المتصلة بالشأن التنظيمي وأقر الاستمرار في التواصل التنظيمي بين مكونات المؤتمر بالمحافظة.

مصدر في مكتب رئيس المؤتمر يكذب مانشرته «الوسط»

كذّب مصدر مسؤول في مكتب رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح المزاعم التي نشرتها صحيفة «الوسط» في عددها الصادر الاربعاء الماضي.واكد المصدر أن مانشرته الصحيفة يأتي في اطار الدس الرخيص والكذب الممقوت الذي دأبت عليه الصحيفة في تناولها لأخبار قيادات المؤتمر الشعبي العام .

وطالب المصدر الصحيفة بالاعتذار وتحري المصداقية والموضوعية في تناول اخبار المؤتمر الشعبي العام وقياداته.